

٩ مارس

العدد الثاني - فبراير ٢٠٠٥

اقرأ في هذا العدد

- ما هي الجامعة الأهلية؟
- احتفال جامعي في نادي الشرطة.
- في كلية علوم القاهرة: المعامل تسرق في وضح النهار والأمن يعترض على تعيين معيد.
- ادخال الطلاب للجامعة ممنوع عقوبة اللوم لأمانة رشيد.
- أساتذة الباطنة في القصر العيني ينجحون في وقف التدخلات الفوقية.

ما هي الجامعة الأهلية؟

فما هي الجامعة الأهلية التي يمكن انشاؤها في مصر؟

نظن أن الجامعة الأهلية هي جامعة تُرسم سياستها التعليمية والبحثية من داخلها، فتنشأ فيها الدرجات الدراسية ووحدات الأبحاث وفقا لرؤية أساتذتها ومعرفتهم بالطلب الاجتماعي، كما تحدد نظام الدراسة ومواقفها تبعا للمتطلبات التعليمية.

ومن مواصفات الجامعة الأهلية أن لا حجر فيها على فكر علمي ولا اتجاه بحثي، بل تقييم جدوى المشروعات البحثية من خلال المرجعية العلمية وحدها.

والجامعة الأهلية تدار بواسطة مجلس من أساتذتها ينتخبه أعضاء هيئة التدريس، ويشارك فيه ممثلون للطلاب والإداريين، كما تدار كلياتها وأقسامها بشكل ديمقراطي.

الجامعة الأهلية تحدد مباشرة أعداد المقبولين من الطلاب طبقا لإمكانات مبانيها ومعاملها وهيئتها التدريسية، وتقبل الطلاب على أساس علمي محض دون النظر للمصروفات التي ستحصل منهم.

في تلك الجامعة الأهلية التي ندعو لها لا يحق للأمن دخول الحرم الجامعي إلا بإذن مدير الجامعة، وتحرس منشآت الجامعة من الداخل بواسطة أفراد يتلقون تعليماتهم من إدارة الجامعة، لا العكس.

كيف تمول الجامعة الأهلية؟ لا خلاف على أن أثرياء هذه الأمة عليهم واجب التطوع والتبرع لدعم نظامها التعليمي، ومن المنطقي أن تتوقع حصول الجامعة على دخل من مشروعات بحثية تعاقدية، كما أنه من المشروع التفكير في وضع نظام لتحصيل مصروفات دراسية متناسبة مع دخول أسر الطلاب. لكن الاعتماد على إعانة حكومية تغطي الفرق بين كل تلك الموارد وبين مصروفات الجامعة هو أمر حتمي، تلك الإعانة هي واجب على الدولة التي تقوم بتحصيل الإيرادات العامة وتلتزم بصرفها على ما ينفع البلد، وأوله التعليم والصحة.

بذلك المفهوم يمكن أن تصبح الجامعة الأهلية حلا لمشكلات التعليم والبحث العلمي في مجتمعنا.

انتشرت أخيرا الدعوة لإقامة جامعة أو جامعات أهلية، ويبدو من تلك الدعوة أن مفهوم الجامعة الأهلية يقتصر على أمرين: تحصيل مصروفات من الطلاب، وألا يحقق الممولين الأصليين للجامعة ربحا من تشغيلها. وفي تصورنا أن هذا الفهم للجامعة الأهلية هو فهم يفرض نظرة مشوهة للجامعات تعتبرها مشاريعا استثمارية كل ما تتميز به إحداها عن الأخريات هو أسلوب التمويل وطريقة تدوير الفوائض.

لنتذكر أن مؤسسي النهضة المصرية الحديثة في بداية القرن، مثل مصطفى كامل وسعد زغلول ومحمد عبده ويعقوب صنوع، وضعوا أمر انشاء الجامعة في مقدمة أولوياتهم، وكانت رؤيتهم لبناء الجامعة ودورها أكثر ريقا بكثير من المسؤولين الحاليين. فقد بنوا الجامعة على التبرعات، وعمل المؤسسون على أن تكون للجامعة محاضراتها العامة وأبحاثها المنشورة وبعثاتها للخارج دون تدخل من أي جهة، وذلك رغم أن الدولة كانت تدفع للجامعة إعانة مالية سنوية، ورغم أن أول قائمة مؤسسي الجامعة كان الأمير أحمد فؤاد الذي صار ملكا، وأول قائمة المتبرعين لإنشائها كانت شقيقته الأميرة فاطمة اسماعيل.

في البلدان الرأسمالية العتيبة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أنشئت العديد من الجامعات "الخاصة" التي لا تهدف للربح بمبادرات فردية أو عائلية، ومازالت تلك الجامعات موجودة لتشهد على بعد نظر منسئبيها. في تلك الجامعات تحصل مصروفات كبيرة من الطلاب، وتعمل الجامعة على توفير موارد مناظرة لمنح الطلاب غير القادرين منحا جزئية أو كلية تغطي المصروفات وتكاليف معيشة الطالب، والأهم أن قبول الطلاب لا يتوقف على حالتهم المادية، فالجامعة تبت في القبول على أساس علمي دون النظر للامكانيات المادية للطالب ثم تقرر بعد ذلك كيف يتم تمويل دراستهم.

أغلب البلدان الأوروبية تغلب عليها صيغة الجامعات المجانية المملوكة للدولة، ولا يعني ذلك أن تلك الجامعات تسيطر عليها الإدارة الحكومية، بل تقوم إدارتها على الاستقلالية النامة عن الإدارة الحكومية، في فرنسا وألمانيا وإيطاليا ينتخب رؤساء الجامعات بواسطة مجالس تمثل الأساتذة والإداريين والطلاب. أيضا لا تقيد صلاحيات المسؤولين الجامعيين إلا بالقوانين القانونية ورقابة أجهزة القانون، فلا يملك وزير أو رئيس وزراء أن يتدخل في قرارات الجامعة الداخلية.

أخبار

- بسبب الدواعي الأمنية، تغلق جامعة المنوفية ثلاث بوابات في مجمع الكليات، ولا تسمح للطلاب الا بالدخول والخروج الا من بوابة واحدة.
- منعت كلية العلوم - جامعة القاهرة أحد المعيدين المكلفين بها من أن يتسلم العمل، بدعوى أن الأمن قد اعترض على تعيينه، من الجدير بالذكر أن قانون الجامعات ولائحته التنفيذية لا يشترط موافقة الأمن على التعيين.
- في نفس الكلية سرق معمل الحاسب المركزي عدة مرات، ويبدو أن أمن الكلية مشغول بالتضييق على النشاط الطلابي وكتابة التقارير لتعطيل تعيين المعيدين فلا يجد الوقت الكافي لحراسة المنشآت.
- ينظم مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة مؤتمراً بعنوان "التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل"، في الفترة من ١٤ - ١٧ فبراير الحالي.
- أصدر رئيس الوزراء قراراً بمنع شراء أجهزة الحاسب والطابعات في المصالح الحكومية، الغريب أن هذا القرار يطبق على الجامعات، بما فيها أقسام علوم وهندسة الحاسبات!!!

ماهو دور المجلس الاعلي للجامعات؟

أو

كيف يتم اتخاذ القرارات في الجامعات المصرية

المفترض ان المجلس العلمية في الكليات المختلفة هي صاحبة القرار في ما يخص شئون الجامعة ابتداءا من مجالس الاقسام وحتى مجلس الجامعة. ولكن ما يحدث فعلا هو قرارات فوقية يفرضها مايسي بالجلس الاعلي للجامعات ضاربا عرض الحائط بسلطة مجالس الاقسام والكليات . وماحدث في كلية طب قصر العيني هو مجرد مثال علي هذه التدخلات في الشئون العلمية للاقسام والكليات دون اعتبار للرأى العلمي المتخصص.

فقد حاول المجلس الاعلي فرض تعديلات علي اللوائح الداخلية لكليات الطب بما يختصر ساعات التدريس النظرى والاكينيكي (من ٣٥ - ٤٣٪) وبما يضر بمستوى الطبيب حديث التخرج.

وقد كان موقف قسم الامراض الباطنة في كلية طب قصر العيني رافضا لهذه التعديلات. وقام ١٥ عضوا من اعضاء مجلس القسم برفع دعوى قضائية في مجلس الدولة طاعنين علي اجراءات فرض لائحة دون الرجوع الي مجالس الاقسام وطالبوا بوقف العمل بهذه اللائحة وبناء علي هذا الموقف المبدئي لأساتذة طب قصر العيني صدرت اللائحة الجديدة بما يتوافق مع مطالب الاساتذة وتمت اجراءات التصالح مع المجلس الاعلي للجامعات في اكتوبر ٢٠٠٤.

ومجموعة العمل حول استقلال الجامعات تحيي هذا الموقف المبدئي لأساتذة طب قصر العيني .

كلية علوم القاهرة تحتفل بيوم الوفاء ... في نادي الشرطة !!

قرر الأستاذ الدكتور/ حمدي حسانين، عميد كلية العلوم - جامعة القاهرة، أن يقيم احتفال الكلية بيوم الوفاء هذا العام بنادي الشرطة. وقد أرسل أ.د. وحيد خليل الأستاذ بالكلية والذي كان مدعواً للحفل، خطاباً للعميد يلفت نظره لعدم مناسبة هذا المكان، وفيما يلي نص الخطاب

الأستاذ الدكتور/ حمدي حسانين

عميد الكلية

بعد التحية،،

وصلتني دعوتكم لحضور يوم الوفاء الذي تعقده الكلية في يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤. وأني إذ أشكركم على هذه الدعوة فإنني أعتذر عن عدم الحضور، وذلك لاعتراضي على إقامة هذه المناسبة الجامعية الصرفة في مكان خارج البيت الجامعي، فهناك بيتين للضيافة داخل الحرم الجامعي وهناك النادي الاجتماعي بالإضافة لنادي هيئة التدريس، وهي جميعها أماكن فيسحة تصلح لإقامة مثل هذه المناسبات الجامعية. وأني أرى حسب وجهة نظري أن اختيار نادي الشرطة بالذات هو اختيار غير موفق في ظل جحافل الأمن المركزي المدججة بالسلاح والمدرعات خارج أسوار الجامعة، ناهيك عن الاستفزازات اليومية للطلاب.

ولك مني كل الاحترام،

د. وحيد خليل

وقد حرص العميد أن يرد في الاجتماعات التي حضرها داخل الكلية مبررا اختيار نادي الشرطة بسعة القاعة وحسن الخدمة، كما ذكر أن الكلية ستدفع ٣٥ جنيهاً لكل فرد سيحضر الحفل بالإضافة لاشتراك مقداره ٢٥ جنيها يدفعه الفرد، وهو ما يثير من وجهة نظرنا تساؤلات حول الخدمة التي يمكن أن تحصل عليها الكلية مقابل هذا المبلغ الكبير لو أقامت الحفل في دور الجامعة وأنديتها.

ضرب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس

كيف نوقفه؟

تشهد الجامعات المصرية كل عام العديد من حوادث ضرب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بواسطة رجال الأمن الجامعي، آخر تلك الحوادث واقعة الاعتداء في نوفمبر الماضي على د. عادل عناني - الأستاذ المساعد بأداب عين شمس. وقد اعتاد أعضاء هيئة التدريس - للأسف - على النظر لتلك الوقائع كحوادث فردية، وتسويتها باعتذار رجل الأمن المسئول. بينما يتم تجاهل حوادث ضرب الطلاب تماما.

أرسل إلينا أحد الطلاب الواقعة التالية:

كنت متوجها للمدرج لحضور إحدى المحاضرات، وكنت أحمل توقيعات من زملائي على شكوى لرئيس الجامعة بشأن زيادة المصروفات. فوجئت بشخصين يطلبان مني إبراز الكارنيه، وعندما رفضت افتعلا معي مشاجرة تدخل على أثرها الأمن وقاموا بغلاق الباب في إحدى القاعات، وبعد فاصل من الضرب تم اقتيادي إلى حجرة قائد حرس الكلية وصادروا مني التوقيعات، ثم اقميني أحد المشاخرين بمعاكسة أخته المنقبة، وعندما طلبت حضورها لمواجهة تعلق بأنها في محاضرة، تطوع أحد أمناء الشرطة "لصلح" بيننا على ألا أعود لذلك مرة أخرى!!، وتطوع آخر بأن يعرض علي مساعدتي في أي شيء أحتاجه... والغرض واضح.

في حادثة الدكتور عناني، وجه عدد من أعضاء هيئة التدريس الرسالة التالية لرئيس جامعة عين شمس، ولم يتخذ رئيس الجامعة أي إجراء.

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة عين شمس

علمنا بما حدث ظهر أمس للدكتور عادل عناني - الأستاذ المساعد بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب - من ضابط شرطة بحرس الجامعة، وهو أمر جليل ساءنا كثيرا ويستوجب أن نعبر جميعا عن شعورنا بالمهانة التي لحقت بنا من جراء ما تعرض له زميل لنا بالجامعة، زميل أهدرت كرامته داخل الحرم الجامعي مرتين: مرة بوصفه مواطنا ومرة أخرى بوصفه عضو هيئة تدريس بالجامعة. فلا يعقل أن يقوم الضابط بجريرة الدكتور عناني لإدخاله عنوة إلى مكتب الحرس الجاور للبوابة. ولا يعقل أن يكبل الضابط للكلمات للدكتور عناني فيصبيه فوق العين اليسرى ويوقعه على الأرض فيصبيه في ركبته اليسرى. ولا يعقل أن يقوم الضابط بتمزيق ملابس الدكتور عناني. ولا يعقل أن يسمعه الضابط من قاموس البذاءة ما يعف القلم عن تسجيله هنا. ولا يعقل أن يحدث كل ذلك على مسمع ومرأى من أعداد غفيرة من الطلبة والعمال وضباط وجنود الشرطة. ولا يعقل ألا يتوقف العدوان اللفظي والبدني على الدكتور عناني إلا بفضل تدخل أولاد البلد الأصلاء من عمال الجامعة وليس بفضل زملاء الضابط الذين اكتفوا بالشاهدة. ولا يعقل أن يتعرض عضو هيئة تدريس لعدوان كهذا لأنه اقترف جرم الدخول بسيارته في مكان خصصه الضباط لسياراتهم.

ويؤسفنا الآن أن نقول إننا جميعا عرضة لما تعرض له الدكتور عادل عناني يوم أمس في داخل حرم الجامعة. لقد تعرض عضو هيئة تدريس للسب والضرب والإصابة وتمزيق ملابسه على يدي من هو مكلف بحماية عضو هيئة التدريس ومساعدته على تأدية واجبه تجاه جامعته وتجاه وطنه. لقد تحول ضابط الشرطة من مصدر للأمان والطمأنينة والعون على أداء المهام الوظيفية إلى مصدر للخطر والازدراء والتعطيل

عن أداء تلك المهام. لقد تحول ضابط الشرطة بالجامعة من قائم على تطبيق القانون إلى معتد على القانون بأثم في حق من جاء إلى محل عمله لتأدية مهامه الوظيفية.

إننا نثيب بكم الآن العمل على تصحيح الخطأ الذي ارتكبه ضابط الشرطة ليس في حق الدكتور عناني وحده بل في حقنا جميعا بوصفنا زملاء له في الجامعة. وتصحيح هذا الخطأ لا يكون باعتذار الضابط للدكتور عناني بل بمراجعة مهام الشرطة داخل الحرم الجامعي، فلا يعقل أن يكون من مهام الشرطة سب وضرب أعضاء هيئة التدريس وتمزيق ملابسهم وإصدار فرمانات تمنعهم من إيقاف سياراتهم في أماكن معينة وتسمح لضباط الشرطة بإيقاف سياراتهم وسيارات أصدقائهم فيها. كما نطالبكم باتخاذ الإجراءات التي تكفل حفظ كرامة أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة وتكفل عدم تكرار ما حدث للدكتور عادل عناني يوم أمس.

السؤال الآن: كيف يمكن وقف هذه الأفعال؟ من الواضح أن إدارة الجامعة لا تنوي اتخاذ أي إجراء بهذا الشأن، وبالتالي تقع المسؤولية على أعضاء هيئة التدريس أنفسهم الذين يتوجب عليهم اتخاذ موقفا حازما لحماية أنفسهم والطلاب وتنقية الحياة الجامعية من البلطجة.

عقوبة اللوم للدكتورة أمينة رشيد لادخال طالب لحرم الجامعة!!

تلقت الأستاذة الدكتورة أمينة رشيد - الأستاذة بأداب القاهرة، خطابا من عميد كلية الآداب يفيد انه قد تقرر توقيع عقوبة اللوم عليها لادخالها طالب بالجامعة معها بسيارتها الخاصة، وقد ردت الدكتورة أمينة بالخطاب التالي:

السيد الأستاذ الدكتور عميد كلية الآداب

تحية طيبة، وبعد،،

فوجئت بخطاب سيادتكم الذي يبلغني بقرار الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة المؤرخ في ٤ - ٨ - ٢٠٠٤ بتوقيع عقوبة اللوم علي. ومصدر المفاجأة والاندحاش والانتزاع هو ما يلي:

١- أنني لم يتم التحقيق معي جامعا في أي شأن طوال حياتي.

٢- أنه تم استدعائي للتحقيق - دون تحديد موضوع لهذا التحقيق - ولم أتمكن من الذهاب بسبب المرض. ومن ثم فقد فوجئت بأن سبب اللوم هو ادخال طالب بجامعة القاهرة إلى حرم الجامعة.

٣- أن احقق قد استند إلى تقرير مغلوط من جهات الأمن، والحقيقة أن أحد الطلاب - مثل غيره من الطلاب والطالبات الذين لي بهم علاقات علمية وإنسانية - دخل معي إلى حرم الجامعة في أحد الأيام، وفوجئت بحرس البوابة يستوقفني ويصادر كارنيه الطالب، ويصر على أن يخرج من الجامعة لسبب لم أفهمه. ومع ذلك فقد أخرجت الطالب من الجامعة.

٤- في الوقت الذي ندعو باستمرار لإقامة علاقات طيبة مع طلابنا، وهو الأمر الطبيعي والبدهي والمطلوب، نفاجا بأن تكون هذه العلاقة الطيبة همة يعاقب عليها الأستاذ.

اني أعتبر ما حدث ادانة فادحة للأستاذ الدكتور رئيس الجامعة وللمحقق القانوني، وأتوي الاحتفاظ بجميع حقوقي القانونية إذا لم يتم تصحيح الوضع فورا.

عيد استقلال الجامعة

٩ مارس ٢٠٠٥

نحتفل هذا العام بعيد استقلال الجامعة والذي يقام في ذكرى استقالة أحمد لطفي السيد من رئاسة الجامعة المصرية في ٩ مارس ١٩٣٢ احتجاجا على نقل د. طه حسين من الجامعة.

وتعقد بهذه المناسبة ندوة حول:

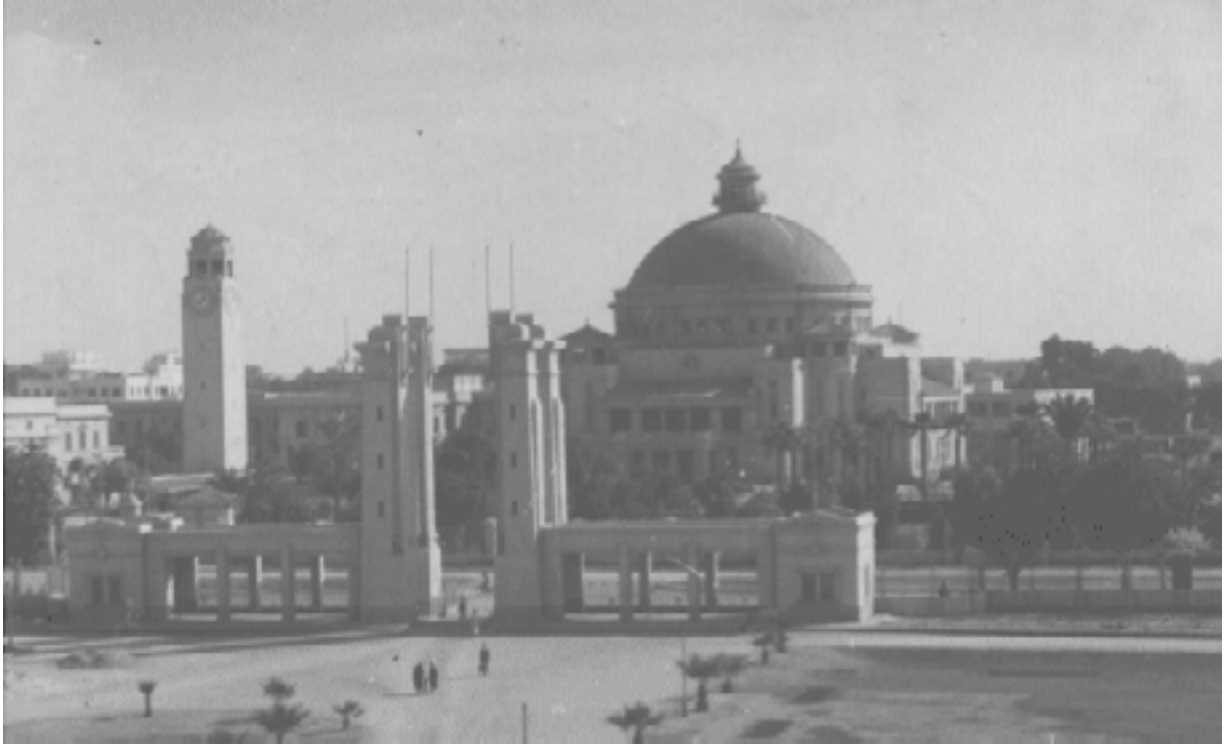
الجامعة المصرية بين التمويل العام والخاص

يحاضر فيها

أ.د. رشدي سعيد – الجيولوجي والأستاذ السابق بجامعة القاهرة

أ.د. محمود عبد الفضيل – أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة

أ.د. رضوى عاشور – أستاذ الأدب الانجليزي بجامعة عين شمس



مجموعة العمل حول استقلال الجامعات

هي مجموعة غير رسمية فليس لها إدارة أو رئاسة وإنما يتفق أفرادها على أسلوب العمل فيما بينهم، ويدعى للمشاركة فيها كافة المهتمين باستقلال الجامعات بغض النظر عن توجهاتهم السياسية.

تعمل هذه المجموعة على تدارس كافة القضايا والمشكلات المتعلقة باستقلال الجامعات في اجتماعات غير دورية تعقد داخل الجامعات ونواديها، كما تتخذ الخطوات اللازمة للدفاع عن الأعراف الجامعية والأكاديمية والتنديد بأي مساس بها.

للمشاركة يرجى الكتابة إلى : egyptuniv@gawab.com